الأمم المتحدة

E/CN.3/2021/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والخمسون

1-3 و 5 آذار/مارس 2021

البند 4 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم

إحصاءات تغير المناخ

تقرير الأمين العام

موجز

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 211/2020 وعملاً بالممارسات السابقة، قامت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بصفتها أمانة اللجنة الإحصائية، بإعداد هذا التقرير بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن أعمال الشعبة في مجال الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ استجابة لولايتي الدورتين السابعة والأربعين والتاسعة والأربعين للجنة الإحصائية، ولا سيما فيما يخص وضع مجموعة عالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك ما تم الاضطلاع به لتعزيز التعاون في مجالي السياسات والإحصاءات بشأن تغير المناخ على الصعيد الدولي. وتكملةً لذلك، فهو يبين العمل الذي تقوم به أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن جملة أمور منها عمليات الإبلاغ ضمن إطار الشفافية المعزز لاتفاق باريس. ويصف التقرير أيضا التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ما تقوم به من أعمال في مجال الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أخذ العلم بالتقرير.

* E/CN.3/2021/1.

20-17427 (A) 070121 130121

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في الفترة من 6 إلى 9 آذار/مارس 2018، اتخذت اللجنة المقرر 113/49 (انظر E/2018/24-E/CN.3/2018/37)، الذي قامت فيه بما يلي:

(أ) رحبت بتقرير الأمين العام، الذي أعدته شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولأول مرة أيضا مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز التفاعل بين السياسات العامة والإحصاءات (E/CN.3/2018/14)؛

(ب) أعربت عن تأييدها لعمل شعبة الإحصاءات في وضع مجموعة عالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، بالاستناد إلى جميع العمليات الأخرى بطريقة فعالة ومناسبة؛

(ج) أقرت قائمة الأنشطة التي أعدتها شعبة الإحصاءات لوضع المجموعة العالمية لإحصاءات ومؤشرات تغير المناخ التي ستدرج في خطة العمل المقرر تقديمها إلى اللجنة الإحصائية في دورة مقبلة؛

(د) أيدت توسيع نطاق ولاية فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية لتغطية المزيد من جوانب الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ وللمساهمة في وضع خطة العمل المذكورة أعلاه؛

(هـ) حثت البلدان على المشاركة في الدراسة الاستقصائية التجريبية المتعلقة بالإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ التي تجريها حاليا شعبة الإحصاءات، وكذلك في المشاورة العالمية المقرر إجراؤها بشأن إحصاءات ومؤشرات تغير المناخ؛

(و) أكدت من جديد أهمية تعزيز التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والسلطات الوطنية المسؤولة عن إبلاغ أمانة الاتفاقية الإطارية بالمعلومات المتصلة بتغير المناخ والاستثمار في تطوير إحصاءات تغير المناخ، ولا سيما الإحصاءات الأساسية في مجالات البيئة والطاقة والزراعة والصناعة، بالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة المتوقعة والمحتمل تنوعها بقدر أكبر فيما يتعلق بالبيانات اللازمة لتنفيذ اتفاق باريس؛

(ز) طلبت إلى شعبة الإحصاءات وأمانة الاتفاقية الإطارية تعزيز الصلة بين الإحصاءات والسياسات العامة، مثلا بالاضطلاع بمبادرات مشتركة في إعداد إحصاءات ومؤشرات تغير المناخ، وتشجيع الجهود المشتركة في مجال بناء القدرات والتدريب مع الشركاء الآخرين واستكشاف سبل تشجيع المكاتب الإحصائية الوطنية على المشاركة بشكل أكبر في إعداد ما يُقدم من بيانات إلى أمانة الاتفاقية الإطارية، دعماً لتنفيذ اتفاق باريس؛

(ح) أعربت عن دعمها للعمل الذي تقوم به فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالمجموعة الأساسية للمؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ، وشجعت البلدان على تجريب المجموعة الأولية من المؤشرات الرئيسية التي أعدتها فرقة العمل وإعداد خرائط طريق وطنية لتطوير الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ؛

(ط) رحبت بالجهود المتضافرة والمنسقة التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات واللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالعمل المنهجي ووضع المؤشرات، وشجعت على مواصلة تلك الجهود؛

(ي) لاحظت استخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لاستقاء مجموعة الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ للجنة الاقتصادية لأوروبا بما يسمح بإقامة روابط مع الاقتصاد لدعم الأعمال التحليلية، وشجعت على مواصلة النظر في النظام، ولا سيما في سياق إعداد حسابات الانبعاثات الجوية؛

(ك) رحبت بزيادة التركيز على الإحصاءات المتعلقة بالكوارث بالنظر إلى أهمية إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وقررت أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخمسين بندا مستقلا عن هذا الموضوع، بناء على ما هو قائم من عمل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

ثانيا - معلومات أساسية

2 - تضمن تقرير الأمين العام من أجل الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية، في عام 2018 (E/CN.3/2018/14)، معلومات مستكملة عن أعمال شعبة الإحصاءات في مجال الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ، وذلك استجابة للولاية المحددة في المقرر 112/47 الذي اتخذته اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، ولا سيما فيما يتعلق بوضع مجموعة عالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ. وكتكملة لذلك، وصف التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أعمالها بشأن الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، فضلا عن الأعمال الراهنة والخطط المستقبلية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتعلقة بالتفاعل بين السياسات العامة والإحصاءات.

3 - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن العمل الذي اضطلعت به شعبة الإحصاءات وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ عام 2018 في مجال الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ. وشرعت عدة مؤسسات دولية وإقليمية ووطنية أخرى في القيام بأعمال هامة في مجال الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ على النحو المبين في الفقرتين 16 و 17 أدناه. وبالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى تقاسم هذه المعلومات وتنسيقها، تعتزم الشعبة وضع قائمة بالأعمال ذات الصلة المتعلقة بإحصاءات تغير المناخ التي تضطلع بها المنظمات الشريكة.

ثالثا - العمل الجاري في شعبة الإحصاءات بشأن إحصاءات تغير المناخ

ألف - وضع المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ

4 - في عامي 2016 و 2018، كلفت اللجنة الإحصائية شعبة الإحصاءات بوضع مجموعة عالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل تعزيز التفاعل بين السياسات العامة والإحصاءات. وتم تكثيف الجهود والعمل جار على قدم وساق[1]. وستفيد المجموعة العالمية كلا من البلدان وعملية الإبلاغ الدولية من أجل رصد العوامل المحركة لتغير المناخ وآثاره، وتقييم تدابير التخفيف والتكيف، فضلا عن تقييم قابلية التأثر بهذا التغير. وسيُنظر أيضاً في المجموعة العالمية ضمن إطار الشفافية المعزز والحصيلة العالمية كوسيلة للربط بين متطلبات الإبلاغ الناشئة عن اتفاق باريس والإحصاءات أو المؤشرات اللازمة لدعم الإجراءات ذات الصلة

(1) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/climatechange.cshtml.

بالسياسات المتعلقة بالمناخ. والهدف العام هو وضع مجموعة عالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ مصممة خصيصا لجميع البلدان مع كفالة مراعاة احتياجات البلدان التي لديها نظم إحصائية أقل تطورا. وستتضمن المجموعة العالمية قائمة بالمؤشرات والإحصاءات شاملة من حيث المواضيع، ومصنفة وفقا للمجالات الخمسة التي حددتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (أي العوامل المحركة، والآثار، وقابلية التأثر، والتخفيف من الآثار، والتكيف) وسوف تكون مصحوبة ببيانات وصفية قصيرة (بما في ذلك تعاريف، وتجميعات، وفئات قياس، ومراجع بيانات، ومبادئ توجيهية للتنفيذ). ونظراً لتعقيد رصد تغيُّر المناخ والتغطية الواسعة المتعددة التخصصات للمجالات الخمسة المذكورة أعلاه، ستوفر المجموعة العالمية إطاراً إحصائياً مع مؤشرات مناسبة تُستخدم كتوجيه للبلدان من أجل إعداد مجموعاتها الخاصة. وسيربط هذا الإطار متطلبات الإبلاغ الناشئة عن اتفاق باريس وطرائق الإبلاغ المتفق عليها المعروفة باسم "مجموعة كاتوفيتسه لتغير المناخ" بالمؤشرات اللازمة لدعم الإجراءات ذات الصلة بالسياسات المتعلقة بالمناخ. وعلى غرار المجموعة الأساسية لإحصاءات البيئة في إطار تطوير إحصاءات البيئة[2]، ستكون المجموعة العالمية مجموعة شاملة، لكن غير حصرية، من المؤشرات والإحصاءات المصممة لدعم البلدان وفقا لشواغل وأولويات وموارد كل منها.

5 - وشرعت شعبة الإحصاءات في عملية وضع المجموعة العالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ على أساس استعراض منهجي للممارسات القطرية والصلة الوثيقة بين المفاوضات بشأن تغير المناخ والإبلاغ عنه على الصعيد العالمي والإحصاءات الوطنية. وخلال عامي 2018 و 2019، أجرت الشعبة استعراضا منهجيا للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ الواردة من 130 دولة ذات تغطية إقليمية تمثيلية، وقامت بتحليل ما يزيد عن 500 7 من الإحصاءات والمؤشرات الفردية المتعلقة بتغير المناخ، وحددت مشروعا لمجموعة من المؤشرات الأكثر تكرارًا بشكل عام، ما عزز بالتالي وضع نهج ينطلق من القاعدة إزاء اختيار هذه المؤشرات. ويتكرر الكثير من المؤشرات في مختلف البلدان، ويأتي من مصدر وطني واحد على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أنه، في ضوء الطلب الذي قدمته اللجنة الإحصائية في عام 2018 إلى الشعبة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز الصلة بين الإحصاءات والسياسات العامة، تُذكَر في مشروع المجموعة مواد اتفاق باريس المرتبطة بكل مؤشر، مما يدل بوضوح على هذه الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يُنظر في الأطر والاتفاقات الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة، وإطار تطوير الإحصاءات البيئية، واتفاق باريس، وإطار سينداي، فضلا عن مجموعة الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وذلك من أجل القيام، قدر الإمكان، بتعزيز الاتساق والمواءمة في صياغة المؤشرات. وما فتئ فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية يساهم في العمل المتعلق بمشروع المجموعة من خلال استعراض الصيغ المتكررة والمناقشات التي تدور في اجتماعات الفريق. وفي الاجتماع السادس لفريق الخبراء، الذي عقد في أيار/مايو 2019، اتُفق على أن تطلع الشعبة أعضاء فريق الخبراء المهتمين على مشروع مجموعة الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ قبل إجراء دراسة استقصائية تجريبية. واستند استعراض الخبراء، الذي أُنجز في كانون الثاني/يناير 2020، إلى التعليقات الواردة من ستة بلدان وأربع منظمات دولية وإقليمية. ونتيجة للاستعراض، تم تجميع 134 مؤشرا وإحصاء في مشروع مجموعة عالمية من أجل الدراسة الاستقصائية التجريبية.

(2) انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/FDES/FDES-2015-supporting-tools/FDES_Arabic.pdf.

باء - الدراسة الاستقصائية التجريبية بشأن مشروع المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ

6 - أُطلقت الدراسة الاستقصائية التجريبية في 23 شباط/فبراير 2020، بهدف رئيسي هو اختبار وتقييم مدى ملاءمة المؤشرات المقترحة وسلامتها وقابليتها للقياس، وذلك بدعوة: (أ) المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات البيئة من 42 بلدا إلى تقييم مدى استعدادها لتجميع المؤشرات المقترحة بالتعاون مع الشركاء المعنيين وفقا لأولوياتها الوطنية ومرحلة التنمية في البلد؛ (ب) 30 منظمة دولية وإقليمية إلى تقييم المؤشرات من وجهة نظر مواضيعية ومنهجية من أجل ضمان أن تكون المؤشرات المختارة مهمة، ومسماة بشكل صحيح، ومدعومة بالتعاريف والمراجع والبيانات. وفي البداية، ونظراً لأهمية رصد تغير المناخ وما ولّده من اهتمام لدى الشركاء، وردت بسرعة إجابات وتعليقات من عدة منظمات وبلدان. غير أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تسببت في تأخير العملية، لا سيما في البلدان النامية. ورغم هذا التأخير، فقد ثبت أن مدة العمل المطولة مفيدة، حيث قد تكون هناك مؤشرات جديدة محتملة تستحق النظر فيها من أجل تشجيع رصد أدق لتغير المناخ. وبدأت عملية متابعة خاصة مع البلدان والمنظمات التي لم تستطع الإجابة في الوقت المحدد من أجل فهم أفضل لما هي العوائق الرئيسية، نظرا لآثار جائحة كوفيد-19.

7 - وردت ثلاث عشرة منظمة دولية وإقليمية رئيسية بالتصديق من الناحية المواضيعية على معظم المؤشرات والإحصاءات المقترحة. وأجاب على الدراسة ما مجموعه 17 بلداً، بما في ذلك سبعة بلدان متقدمة النمو، قامت ثلاثة منها (أمكنها أن تستشير أصحاب المصلحة قبل الإغلاق الشامل) بتقييم جميع المؤشرات المقترحة. ومن بين البلدان النامية العشرة التي أجابت على الدراسة، قام بلد واحد بتقييم جميع المؤشرات، وأكملت سبعة بلدان الدراسة الاستقصائية جزئيا، ولم يقدم بَلدان سوى إشارات إلى البيانات التي تنتجها مكاتبهما الإحصائية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ 12 بلدا ناميا آخر (بما في ذلك أربعة من أقل البلدان نموا وأربع دول جزرية صغيرة نامية) في ملء الدراسة الاستقصائية ولكنها لم تتمكن من إكمالها حتى الآن. والعوائق الرئيسية هي صعوبة جمع ردود الخبراء والشركاء الوطنيين الذين لم تتمكن المكاتب الإحصائية الوطنية من الاجتماع بهم أثناء الإغلاق الشامل بسبب الجائحة واستحالة تبادل البيانات والمعلومات عن بعد وإلكترونيا بسبب نقص الموارد والقدرات. وثمة صعوبة أخرى تتمثل في التعامل مع المؤشرات التي تخرج عن نطاق النظم الإحصائية الوطنية، والتي تمثل حوالي ثلث المؤشرات المقترحة. وتتطلب هذه المؤشرات مزيدا من العمل، بما في ذلك إجراء بحوث مكتبية ومشاورات مع الخبراء لوضع تعاريف وطرق حساب مناسبة في الفترة المقبلة.

8 - واستعرضت شعبة الإحصاءات المعلومات الواردة من البلدان، وتواصلت معها للحصول على توضيحات وطلبت معلومات داعمة إضافية، حسب الاقتضاء. وتجري أيضا مشاورات ثنائية مع منظمات مختارة بشأن مجالات مواضيعية محددة، وسيستمر ذلك بمجرد تلقي ردود إضافية وإجراء تحليل كاف للمواضيع المختلفة (مثل التنوع البيولوجي والكوارث) واعتباره مفيدا لإجراء مناقشات أكثر تعمقا. وفي انتظار المزيد من الردود، ولا سيما من البلدان النامية، أنشأت الشعبة مجموعة صغيرة من البلدان النامية التي تواجه أكبر التحديات، سواء نتيجة للجائحة أو فيما يتعلق بإكمال الدراسة الاستقصائية عموما، وذلك من أجل الدراسة التفصيلية لهيكل مشروع المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ وتقديم مدخلات من أجل إعداد المجموعة العالمية المنقحة التي من المقرر إرسالها من أجل المشاورة العالمية المقرر إجراؤها في أوائل عام 2021.

9 - وعقدت المجموعة عدة اجتماعات على شبكة الإنترنت في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر وناقشت هيكلا يربط بين المؤشرات المقترحة والإحصاءات الأساسية المستند إليها، مصحوبة ببيانات وصفية موجزة، يتوقع أن تلبي احتياجات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وقدمت المجموعة أيضا المشورة إلى شعبة الإحصاءات لتحسين فهم احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية، بشكل خاص، والطريقة التي تتفاعل بها المكاتب الإحصائية الوطنية مع المؤسسات الوطنية الأخرى. وعلاوة على ذلك، قدمت المجموعة اقتراحات إلى الشعبة بشأن كيفية تنظيم واستعراض التعليقات الواردة حتى الآن وكيفية تنقيح هيكل مشروع المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ.

جيم - النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية التجريبية

10 - أسفرت الدراسة الاستقصائية التجريبية عن عدة نتائج، على النحو المبين أدناه، إلى جانب إجراءات اتخذتها شعبة الإحصاءات، مبينة بين معقوفين، استجابة لذلك:

(أ) اعتُبر معظم المؤشرات المقترحة قابلة للتطبيق، وإن كان بعضها يحتاج إلى مزيد من العمل المنهجي؛

(ب) بالنسبة لعدة مؤشرات، لم تكن الصلة بتغير المناخ واضحة [يجري إعداد بيانات وصفية من شأنها أن تجعل الصلة أكثر وضوحا]؛

(ج) اقتُرحت عدة مؤشرات جديدة؛

(د) أعرِب عن التقدير للصلات بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وبالمجموعة الأساسية لمؤشرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(هـ) اعتُبر أن عدة مؤشرات اقترحت في البداية متداخلة [يجري استعراضها وستُزال أي أوجه تكرار]؛

(و) هناك حاجة إلى خفض عدد المؤشرات [يجري إعادة تنظيم الهيكل بأكمله، وسيساعد نظام متعدد المستويات في تحديد الأولويات]؛

(ز) هناك حاجة إلى توضيح الفرق بين المؤشرات والإحصاءات [قد تم فصلها منذ ذلك الحين لتعزيز الشفافية وضمان وضوح المؤشرات وقابليتها للقياس وتحديد الإحصاءات والبيانات الأساسية اللازمة لإنتاجها، وبالتالي تحديد الثغرات في البيانات بوضوح]؛

(ح) يتوجب تبسيط بعض المؤشرات المقترحة، لأنها اعتبرت معقدة للغاية أو تتطلب في شكلها الحالي نمذجتها؛

(ط) تم تشجيع الإشارات إلى نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية حيثما ينطبق ذلك [تشمل عدة مؤشرات للجنة الاقتصادية لأوروبا هذه الإشارات، وستُقدم إشارات في البيانات الوصفية حسب الاقتضاء]؛

(ي) أشير إلى توافر البيانات بوصفه مصدر قلق فيما يخص بعض المؤشرات، ولا سيما في مجال التكيف [يجري استعراض الإشارات إلى توافر البيانات، التي تُنتج على الصعيدين الدولي والوطني على السواء، وسيجري تقديمها]؛

(ك) اعتُبرت عدة مؤشرات خارجة عن ولاية المكاتب الإحصائية الوطنية أو النظم الإحصائية الوطنية [يجري بذل جهود إضافية لتجميع البيانات الوصفية بغية توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات، وستشمل المشاورة العالمية وقتا كافيا لمناقشات أصحاب المصلحة]؛

(ل) لا توجد في البلدان النامية قدرات كافية لتجميع بعض المؤشرات ذات الصلة في تلك البلدان.

دال - استعراض مشروع المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ في الاجتماع السابع لفريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية

11 - في ضوء نتائج الدراسة الاستقصائية التجريبية والمشاورات التي أجريت مع المجموعة الصغيرة من البلدان المذكورة أعلاه، أعيدت صياغة مشروع المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ في هيكل جديد من خلال عرض كل من المؤشرات والإحصاءات الأساسية المستند إليها جنبا إلى جنب، نظرا لأن المؤشرات المتطورة كثيرا ما تتطلب إحصاءات متعددة لتجميعها. ونتيجة لذلك، يمكن للبلدان أن تبني تدريجيا برامجها لإحصاءات تغير المناخ بالانتقال من الإحصاءات الأساسية إلى المؤشرات المتطورة. وعُرض الهيكل الجديد في الاجتماع السابع لفريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، في دورة بشأن الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، عُقدت في 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020[(3)]. نظراً لأهمية عمل شعبة الإحصاءات بشأن إحصاءات تغير المناخ، شارك في اجتماع فريق الخبراء للمرة الأولى عدة خبراء من مؤسسات منها الصندوق الأخضر للمناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

12 - وشهد اليوم الأول من الاجتماع عروضاً ومناقشات بشأن الأعمال ذات الصلة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، أفضت إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية:

(أ) المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ هي مجموعة شاملة، ولكن غير حصرية، من المؤشرات والإحصاءات المصممة لدعم البلدان وفقاً لشواغل وأولويات وموارد كل منها؛

(ب) تبين الدراسة الاستقصائية التجريبية بوضوح أن معظم المؤشرات المقترحة في المجموعة العالمية قابلة للتطبيق، وإن كانت بعض المؤشرات تحتاج إلى مزيد من العمل المنهجي؛

(ج) يساعد الهيكل القائم على المصفوفة للمجموعة العالمية الذي يربط بين المؤشرات والإحصاءات الأساسية على تعزيز الشفافية والشمول، كما أنه يتسم بالمرونة الكافية لكي تختار البلدان المؤشرات والإحصاءات ذات الصلة من أجل التجميع، وذلك حسب مستوى التنمية فيها؛

(د) يمكن استخدام البيانات الوصفية الشاملة الخاصة بالمجموعة العالمية كأداة توجيهية للبلدان من أجل تجميع إحصاءات تغير المناخ؛

(3) انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/fdes/fdes_eges7.cshtml.

(هـ) ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل التعاون من أجل تبسيط جملة أمور منها المفاهيم والتعاريف والمنهجيات؛

(و) ينبغي تعزيز التكامل، قدر الإمكان، فيما بين مجموعات مؤشرات المناخ العالمية والإقليمية والوطنية؛

(ز) ينبغي أن تواصل شعبة الإحصاءات وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ القيام بما يلي: اتخاذ مبادرات مشتركة لوضع إحصاءات ومؤشرات متعلقة بتغير المناخ؛ وتعزيز الصلة بين السياسات العامة والإحصاءات وبين المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات التي تقدم التقارير عن تغير المناخ على الصعيد الوطني؛ والتعاون في تنمية القدرات بدعم من الشركاء الآخرين؛

(ح) أُلقِي الضوء على دور المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها جهات مقدمة لبيانات الأنشطة (الإحصاءات الاقتصادية)، بما في ذلك ضرورة إشراك هذه المكاتب في عمليات تجميع البيانات عن غازات الدفيئة والإبلاغ عنها بموجب الاتفاقية الإطارية؛

(ط) يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تسهم في إحصاءات تغير المناخ أو تنسقها، كما هو الحال في الإحصاءات البيئية، على أساس ولاياتها المتعلقة بإعداد إحصاءات رسمية ودورها في تنسيق النظام الإحصائي الوطني.

13 - وخُصص اليوم الثاني للاجتماع لإجراء استعراض مفصل للإحصاءات والمؤشرات الفردية في مشروع المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، عن طريق عمل جماعي تناول المجالات الخمسة التي حددتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وشارك في العمل الجماعي نحو 50 خبيراً، وجرى تعريفهم جيداً بهيكل المجموعة العالمية والأهداف من وضعها. وتم استعراض فرادى الإحصاءات والمؤشرات، والهيكل العام، والأمثلة على البيانات الوصفية في كل مجال. وخلص المشاركون إلى أن مجالي التكيف مع تغير المناخ وقابلية التأثر به يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية وأقل البلدان نموا، وكذلك إلى أنهما المجالان اللذان يشهدان أكبر التحديات في مجال النهوض بإعداد الإحصاءات والمؤشرات القابلة للمقارنة دوليا. وخلصوا أيضا إلى أن مجالي العوامل المحركة والتخفيف من آثار تغير المناخ أكثر أهمية للبلدان المتقدمة النمو، ويتضمنان مؤشرات أفضل تحديدا من الناحية الإحصائية. وأقر الخبراء بأهمية تطبيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في المجموعة العالمية، حتى وإن كانت بعض المؤشرات تحتاج إلى مزيد من الاشتغال عليها لربطها بتغير المناخ. وتم تحديد الإحصاءات والمؤشرات الناقصة أو الضعيفة أو غير المحددة بشكل كاف في جميع المجالات. ولوحظ أيضا أن هناك حاجة إلى تحديد مجموعة أساسية من المؤشرات التي تنطبق على جميع البلدان.

14 - ويسر الاجتماع السابع لفريق الخبراء إجراء حوار مثمر أتاح لشعبة الإحصاءات مواصلة قيادة وتنسيق تنفيذ برنامج العمل المتعلق بإحصاءات تغير المناخ بالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

هاء - أنشطة تنمية القدرات

15 - في إطار الشريحة 10 من حساب الأمم المتحدة للتنمية، قدمت شعبة الإحصاءات خدمات تنمية القدرات لتعزيز الإحصاءات البيئية والإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ في غامبيا وناميبيا من خلال عقد حلقتي عمل وطنيتين في كل بلد من البلدين في عام 2018، وحلقتي عمل في عام 2019[4][5]. وفي إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، أجرت الشعبة بعثة وطنية من أجل تعزيز الإحصاءات البيئية والإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ في غينيا الاستوائية وعقدت ورشة عمل حول الإحصاءات البيئية والمعلومات من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية في عام 2018[6]. وفي عام 2019، عُقدت حلقة عمل إقليمية أخرى بشأن الإحصاءات البيئية وإحصاءات تغير المناخ لفائدة منطقة الجماعة الكاريبية[7]، أعقبتها حلقة عمل وطنية بشأن الإحصاءات البيئية وإحصاءات تغير المناخ في غرينادا[8]. وكما ذُكر أعلاه، قدمت الشعبة، خلال الدراسة الاستقصائية التجريبية وفترات التأخير التي سببتها الجائحة، المشورة إلى عدد من البلدان النامية بشأن استعراضها للقدرات الإحصائية الوطنية اللازمة لوضع المؤشرات والإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ المقترحة في مشروع المجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ.

16 - وفي أوائل عام 2020، أجرت شعبة الإحصاءات أول جرد لها لمناسبات وأنشطة تنمية القدرات في مجال الإحصاءات البيئية في عامي 2018 و 2019، بقيادة 17 منظمة دولية وإقليمية، وكشفت العملية عن أن العديد من هذه الأنشطة تناولت أيضا الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، مثل تلك التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجان الإقليمية والوكالة الأوروبية للبيئة[9].

17 - وعُرضت أنشطة واحتياجات تنمية القدرات فيما يتعلق بإحصاءات تغير المناخ ونوقشت في اليوم الأخير من الاجتماع السابع لفريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية (19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020). وعرض الصندوق الأخضر للمناخ نطاق عمله، بما في ذلك برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية وحافظة مشاريع تنمية القدرات، مشيراً إلى أنه من خلال برنامج الاستعداد، سيتم تعزيز الدعم المقدم للتخطيط الوطني للتكيف والقدرة على الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالآثار المناخية، والقابلية للتأثر، والتكيف، والتقييم، ووصف الكيفية التي يمكن أن تستفيد بها المكاتب الإحصائية الوطنية. وأشير أيضا إلى مبادرات أخرى، منها المشروع الجديد للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مؤشرات تغير المناخ والكوارث ذات الصلة في منطقة البحر الكاريبي من أجل وضع سياسات للتنمية المستدامة قائمة على الأدلة.

(4) انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/meetings/2019-Gambia/Gambia.cshtml.

(5) انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/meetings/2019-Namibia/Namibia.cshtml.

(6) انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/meetings/2018-Arab%20Region/ArabRegion.cshtml.

(7) انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/meetings/2019-Caricom%20Region/CaricomRegion.cshtml.

(8) انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/meetings/2019-Grenada/Grenada.cshtml.

(9) انظر: https://unstats.un.org/unsd/envstats/Inventory_capacity%20development.

واو - الأنشطة الفنية المتعلقة بإحصاءات ومؤشرات تغير المناخ

18 - كما ذكر في الفقرة 3 أعلاه، هناك حاجة متزايدة إلى تبادل المعلومات عن الأنشطة العديدة المضطلع بها على نطاق العالم، وتعتزم شعبة الإحصاءات وضع قائمة بالأعمال ذات الصلة التي اضطلعت بها المنظمات الشريكة بشأن إحصاءات تغير المناخ. ويرد أدناه وصف لبعض هذه الأنشطة.

19 - وإلى جانب العمل التقني لشعبة الإحصاءات بشأن المجموعة العالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، على نحو ما طلبته اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين، ما فتئت الشعبة تعمل عن كثب مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز الصلة بين الإحصاءات والسياسات العامة من خلال جملة أمور منها عقد مناسبات جانبية مشتركة في دورات اللجنة، ومشاركة أمانة الاتفاقية الإطارية في أعمال فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، ومشاركة الشعبة في مناسبة جانبية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[10] الذي عقد في عام 2019، ومشاركة أمانة الاتفاقية الإطارية في حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الإحصاءات البيئية وإحصاءات تغير المناخ، مثل الحلقتين اللتين عقدتهما الشعبة للمنطقة العربية في عام 2018 ومنطقة الجماعة الكاريبية في عام 2019 (انظر الفقرة 15 أعلاه).

20 - وعقدت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ثلاثة اجتماعات على الإنترنت بشأن "بناء إطار الشفافية المعزز" لمناقشة تنوع المبادرات الجارية والأهداف المشتركة لدعم البلدان في إطار النظام الحالي للقياس والإبلاغ والتحقق، وكذلك في الانتقال إلى إطار الشفافية المعزز لاتفاق باريس. وقدمت في هذه الاجتماعات عروض من جانب جهات منها أمانة الاتفاقية الإطارية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وشعبة الإحصاءات. وبالإضافة إلى التقدير الشديد الذي أعربت عنه أمانة الاتفاقية الإطارية لمشاركة الشعبة في مجال إحصاءات تغير المناخ لدعم إطار الشفافية المعزز، وفي نهاية المطاف، التقييم العالمي، أكدت منظمة الأغذية والزراعة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أيضا أهمية هذه الإحصاءات واقترحتا إجراء مزيد من المشاورات الثنائية مع الشعبة. كما أن تنمية القدرات في مجال رصد تغير المناخ والإبلاغ عنه كان موضوعا هاما للمناقشة، وقدمت الوكالات مقترحات لتعزيز التنسيق والتعاون في تقديم الخدمات للبلدان.

21 - ودأبت عدة مؤسسات دولية وإقليمية أخرى على نشر الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، من خلال قاعدة بياناتها المؤسسية للبيانات الإحصائية الموضوعية، بشأن الانبعاثات من القطاع الزراعي[11]، وتغير درجات الحرارة[12]، وتقديرات مساحة التربة العضوية التي استنزفت للزراعة وما يرتبط بها من انبعاثات غازات الدفيئة (1990-2019)[13] وانبعاثات الكربون وعمليات إزالتها من قبل الغابات: تقديرات جديدة للفترة 1990-2020[14]. وفي أعقاب نشر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقريرًا عن *الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ في المنطقة*

(10) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf.

(11) انظر: http://www.fao.org/economic/ess/environment/data/emission-shares/ar/.

(12) انظر: http://www.fao.org/economic/ess/environment/data/temperature-change/ar/.

(13) انظر: www.fao.org/economic/ess/environment/data/organic-soils.

(14) انظر: https://essd.copernicus.org/preprints/essd-2020-203/.

العربية[15] في عام 2017، نشرت أمانة الجماعة الكاريبية تقريرًا بشأن *الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ* في عام 2020[16]، يحتوي على بيانات كمية ونوعية ورسوم بيانية تعرض حالة تغير المناخ في المنطقة، بما في ذلك من خلال البيانات المتوافرة حتى عام 2020. وإلى جانب اللجنة الاقتصادية لأوروبا والإسكوا، تعمل لجان إقليمية أخرى أيضا على وضع مؤشرات بشأن رصد تغير المناخ والكوارث من أجل مناطقها.

22 - ويرد أدناه عدد من الأنشطة الوطنية التي تبين زيادة قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية ومشاركتها في إحصاءات تغير المناخ والتي أُبلغت بها شعبة الإحصاءات:

(أ) توسيع وحدات أو شعب الإحصاءات البيئية القائمة في المكاتب الإحصائية الوطنية لتشمل أيضا الإحصاءات المناخية، بما في ذلك في أيرلندا والكاميرون، وإدراج كل من "البيئة" و "المناخ" في الاسم الفعلي للوحدة أو الشعبة؛

(ب) إنشاء المكتب الإحصائي المركزي لغرينادا للجنة مشتركة بين الوكالات معنية بإحصاءات البيئة وتغير المناخ؛

(ج) تنظيم مناسبة لمقدمي البيانات ومستخدميها في سلوفينيا بعنوان "يوم الإحصاء"، كُرِّست للبيانات المتعلقة بتغير المناخ في عام 2020؛

(د) إصدار المكتب الإحصائي الوطني في جمهورية تنزانيا المتحدة تقريره الوطني الأول عن إحصاءات تغير المناخ في عام 2019؛

(هـ) إصدار المعهد الإحصائي لجامايكا تقريره عن "إحصاءات تغير المناخ" في عام 2016.

زاي - الإجراءات المقررة لشعبة الإحصاءات

23 - من أجل النهوض بالعمل بشأن إحصاءات ومؤشرات تغير المناخ وكذلك وضع الصيغة النهائية للمجموعة العالمية، تعمل شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، على تنفيذ الأنشطة المبينة أدناه:

(أ) الانتهاء من تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية التجريبية وتعليقات فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، واستكمال البيانات الوصفية لمؤشرات المستويين الأول والثاني؛

(ب) المشاركة في العمليات ذات الصلة لوضع المعايير والمبادئ التوجيهية والأطر الدولية ومتابعتُها لضمان إدراج المؤشرات والإحصاءات ذات الصلة في المجموعة العالمية قدر الإمكان، مع إدراج أفضل المراجع في البيانات الوصفية؛

(ج) الاضطلاع بمشاريع رائدة أو إجراء دراسات حالات إفرادية بشأن مؤشرات وإحصاءات تغير المناخ، ولا سيما في البلدان النامية؛

(د) زيادة نشر إحصاءات ومؤشرات تغير المناخ على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات؛

(15) انظر: www.unescwa.org/publications/compendium-environment-statistics-arab-region-2016-2017.

(16) انظر: http://statistics.caricom.org/climatepub.html.

(هـ) زيادة توسيع نطاق عمل فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية ليشمل جميع المواضيع المتصلة بالعوامل المسببة لتغير المناخ، وآثاره، وقابلية التأثر به، والتخفيف من آثاره، والتكيف معه، ولضمان استمرار الدعم التقني المقدم من الخبراء فيما يتعلق بالمجموعة العالمية؛

(و) إنشاء فريق استشاري للمساعدة في تنقيح وصقل مشروع المجموعة العالمية؛

(ز) عقد اجتماع استثنائي لفريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية بشأن إحصاءات تغير المناخ لمناقشة مشروع المجموعة العالمية المنقح وخطة عمل طويلة الأجل؛

(ح) إجراء مشاورة بشأن المجموعة العالمية في آذار/مارس 2021، تقريبا، مع جميع البلدان والوكالات ذات الصلة، تكون مصحوبة بجرد للأنشطة ذات الصلة؛

(ط) تحليل نتائج المشاورة العالمية ووضع مبادئ توجيهية للتنفيذ؛

(ي) تقديم المجموعة العالمية في الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية، التي ستعقد في عام 2022، لاعتمادها؛

(ك) مواصلة استكشاف سبل تعزيز العلاقة بين المكاتب الإحصائية الوطنية والسلطات الوطنية التي تبلغ بالمعلومات عن تغير المناخ؛

(ل) مواصلة التحقيق في الصلات بين منتجي البيانات ومستخدميها، والتفاعل مع الأوساط الإحصائية الأوسع نطاقا؛

(م) تنظيم مناسبات جانبية بشأن إحصاءات تغير المناخ على هوامش دورات اللجنة الإحصائية ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس؛

(ن) القيام بمزيد من العمل من أجل تحسين توضيح الروابط مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية والمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (انظر أيضا E/CN.3/2021/10).

رابعا - العمل الذي تقوم به حاليا أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مجالات إدارة البيانات والإحصاءات والدعم بموجب الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس

ألف - الإبلاغ بالمعلومات

24 - في إطار الإجراءات العالمية المتعلقة بتغير المناخ، تحتاج البلدان إلى تدفق مستمر للمعلومات والبيانات عن اتجاهات وتوقعات انبعاثات غازات الدفيئة، وآثار سياساتها وتدابيرها، ومدى تعرضها للمخاطر المناخية وتأثرها بها، وفرصها وإجراءاتها الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز قدرتها على الصمود، والدعم اللازم والمتلقى. ويدعم توفير هذه المعلومات عملية صنع القرار الوطنية القائمة على الأدلة وتقديم التقارير في الوقت المناسب بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها وفي المستقبل، اتفاق باريس.

25 - ولمواصلة جمع وتحليل واستخدام معلومات موثوقة بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ والدعم من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة القدرة على الصمود، فضلاً عن البيانات المتعلقة بمستويات واتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة، أهمية بالغة لاتخاذ القرارات القائم على الأدلة وتبادل المعلومات، وبناء الثقة والتفاهم، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. وتمثل عملية جمع البيانات والإبلاغ بها عنصراً حاسماً في نظام القياس والإبلاغ والتحقق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وقد أُدرجت مؤخراً في إطار الشفافية المعزز لاتفاق باريس.

26 - ويقدم النظام الحالي للقياس والإبلاغ والتحقق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو مجموعة من المتطلبات المتعلقة بالمعلومات التي يتعين الإبلاغ بها، والجدول الزمني لتقديم التقارير الوطنية، ومدى التحليل والاستعراض الدوليين للمعلومات، وهي شروط مختلفة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويستند إطار الشفافية المعزز إلى النظام الحالي ويوفر أساساً لجميع الأطراف للعمل في إطار مجموعة مشتركة من الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية (جزء من مجموعة كاتوفيتسه لتغير المناخ التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الأول للأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، في عام 2018) مع منح هامش من المرونة لتلك البلدان النامية التي تحتاج إليه بالنظر إلى قدراتها.

27 - وستواصل البلدان التي هي أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقديم كمية كبيرة من المعلومات بموجب الاتفاقية وفقاً لمختلف المتطلبات بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومن خلال قنوات مختلفة، مثل البلاغات الوطنية (جميع الأطراف)، وقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة (جميع الأطراف، بأشكال مختلفة)، والتقارير التي تصدر كل سنتين (البلدان المتقدمة النمو)، والتقارير المحدثة لكل سنتين (البلدان النامية)، وخطط التكيف الوطنية (البلدان النامية)، وبرامج العمل الوطنية للتكيف (أقل البلدان نموا).

28 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي هي أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي صدقت على اتفاق باريس تقدم حاليا مساهماتها الجديدة أو المستكملة المحددة وطنيا واستراتيجياتها الطويلة الأجل للتنمية الخفيضة الانبعاثات. ويتعين أيضا على جميع الأطراف في الاتفاق تقديم تقرير عن الشفافية كل سنتين اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر 2024 (باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، التي يجوز لها أن تقدم هذه المعلومات وفق تقديرها). ويقدم تقرير الشفافية الذي يصدر كل سنتين معلومات خاصة ببلدان محددة عن تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك قائمة جرد وطنية تتعلق بغازات الدفيئة ومعلومات ضرورية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا. وينبغي لجميع الأطراف في الاتفاق أيضاً أن تقدم معلومات عن آثار تغير المناخ والتكيف معه. وعلاوة على ذلك، يتعين على البلدان المتقدمة أن تقدم معلومات عن الدعم المقدم والمحشود للبلدان النامية في مجالات المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات. وتُمنح مرونة محددة في الإبلاغ عن بعض المعلومات المذكورة أعلاه للبلدان النامية التي تحتاج إليها بالنظر إلى قدراتها.

باء - المعلومات والبيانات المتاحة

29 - تتضمن المعلومات المنتظمة التي تقدمها حالياً الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس بالفعل كمية هائلة من البيانات المتعلقة بجميع جوانب الأنشطة

الوطنية المضطلع بها للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك تلك الأنشطة المتعلقة بالقابلية للتأثر به والتكيف معه، والتخفيف من آثاره، والدعم المالي والتكنولوجي، والبحث والمراقبة. وتجعل أمانة الاتفاقية الإطارية جميع المعلومات التي ترسلها البلدان رسمياً متاحة للجمهور على موقعها الشبكي، بما في ذلك البيانات الأولية (كما تقدمها الأطراف) والمعلومات الثانوية (تجميع المعلومات والبيانات، والتقارير، وقواعد البيانات الإلكترونية).

30 - ومن أمثلة المعلومات التي قدمتها الأطراف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ما يلي: البلاغات الوطنية للبلدان المتقدمة النمو والتقارير التي تقدمها كل سنتين[17]؛ والبلاغات الوطنية والتقارير المحدثة المقدمة من البلدان النامية[18]؛ وقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة للبلدان المتقدمة النمو[19]، في حين أن البيانات المفصلة والمجمّعة متاحة من قاعدة بيانات على الإنترنت[20]؛ وخطط التكيف الوطنية للبلدان النامية[21]؛ وبرامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نموا[22]؛ والآليات القائمة على السوق في إطار بروتوكول كيوتو، مثل آلية التنمية النظيفة[23]؛ وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً[24].

31 - وبالإضافة إلى ذلك، تتاح المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس في السجل المؤقت للمساهمات المحدد وطنياً[25]، كما تتاح البلاغات المتعلقة بالتكيف بموجب الاتفاق على شبكة الإنترنت[26]. كما سيتم تقديم التقارير المقبلة للأطراف ضمن إطار الشفافية المعزز، مثل تقارير الشفافية التي تصدر كل سنتين، بما في ذلك أشكالها الجدولية، بطريقة مماثلة على البوابة الإلكترونية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وستدرج البيانات في الوصلة البينية للبيانات على شبكة الإنترنت.

جيم - الاحتياجات فيما يتعلق بالبيانات والدعم المقدم

32 - كما هو مبين أعلاه، هناك حاجة متزايدة على الصعيد الوطني إلى المعلومات، التي يتعين على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تقدمها بموجب اتفاق باريس. وعادة ما تكون هذه المعلومات معقدة وشاملة إلى حد ما، بحيث تتطلب مجموعة من البيانات الموثوقة من المكاتب الإحصائية الوطنية وجهدا تنظيميا وتحليليا كبيرا لإعدادها، بما في ذلك الخبرة ذات الصلة والموارد الكافية.

(17) انظر https://unfccc.int/NC7 و https://unfccc.int/BRs.

(18) انظر https://unfccc.int/non-annex-I-NCs و https://unfccc.int/BURs.

(19) انظر: https://unfccc.int/ghg-inventories-annex-i-parties/2020.

(20) انظر: https://di.unfccc.int/time_series.

(21) انظر: www4.unfccc.int/sites/NAPC/Pages/national-adaptation-plans.aspx.

(22) انظر: https://unfccc.int/topics/resilience/workstreams/national-adaptation-programmes-of-action/napas-received.

(23) انظر: https://cdm.unfccc.int/Projects/projsearch.html.

(24) انظر: www4.unfccc.int/sites/publicnama/SitePages/Home.aspx.

(25) انظر: www4.unfccc.int/ndcregistry/Pages/Home.aspx.

(26) انظر: https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/adaptation-communications.

وبالتالي، هناك دور متزايد لهذه المكاتب في توفير بيانات عالية الجودة في الوقت المناسب لضمان موثوقية المعلومات العامة.

33 - ولذلك، فاستدامة الترتيبات الوطنية لإعداد المعلومات اللازمة أمر بالغ الأهمية على المدى الطويل. وسيؤدي الانتقال من النظام القائم للقياس والإبلاغ والتحقق إلى إطار الشفافية المعزز إلى تعزيز نطاق الإبلاغ وانتظامه وتعقيده، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، مما يؤكد أهمية وجود ترتيبات مؤسسية قوية ومستدامة على الصعيد الوطني. ويشكل تعزيز النطاق والانتظام والتعقيد تحديا كبيرا من حيث الموارد والجهود اللازمة لتلبية متطلبات الإبلاغ. وعلاوة على ذلك، ستتطلب العملية التعاون مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من أجل جمع البيانات وإعداد التقديرات وضمان توافر المعلومات التفصيلية. وستكون الترتيبات المؤسسية القوية بالغة الأهمية في تمكين البلدان من توفير معلومات موثوقة وشاملة ومستكملة بانتظام تفي بمتطلبات الإبلاغ وتفيد صانعي القرار الوطنيين.

34 - وتواصل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وضع وتنفيذ عدة برامج تدريبية، ولا سيما للبلدان النامية. وأسفرت أنشطة ومناسبات تدريبية منتظمة بالفعل عن قيام البلدان بتدريب الخبراء الوطنيين على إعداد مختلف التقارير والمعلومات اللازمة، أو على أن يصبحوا خبراء مؤهلين في استعراض أو تحليل المعلومات المقدمة، وذلك في إطار النظام الحالي للقياس والإبلاغ والتحقق بموجب الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو. ويجري حالياً وضع عملية مماثلة لبرامج التدريب الجديدة للخبراء المشاركين في الاستعراضات في إطار الشفافية المعزز. وتقوم أمانة الاتفاقية الإطارية أيضاً بإدارة برنامج متعدد السنوات لتعزيز قدرة البلدان النامية على إعداد قوائم جرد وطنية لغازات الدفيئة، ووضع وصيانة نظم وطنية مستدامة لإدارة قوائم الجرد، وتطبيق المبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2006 بالنسبة لقوائم الجرد الوطنية، بالنظر إلى موافقة الأطراف في اتفاق باريس على استخدام تلك المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن قوائم جردها الوطنية لغازات الدفيئة. وتشارك المكاتب الإحصائية الوطنية في كثير من الأحيان وبشكل متزايد في الأنشطة والتدريب والمناسبات التي تنظم في البلدان المشمولة بتلك البرامج.

35 - ومع ذلك، سيظل وجود نظام وطني قوي لجمع البيانات والقدرة على تفسير البيانات ومعالجتها بالغي الأهمية على الصعيد الوطني، لا سيما بالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى البيانات بموجب اتفاق باريس. ومن المهم أيضا فهم العلاقة بين الإحصاءات الوطنية والبيانات المتصلة بالمناخ. وتواصل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ دعم هذا العمل، إلى جانب شعبة الإحصاءات، نظرا لأهمية تشجيع إعداد إحصاءات متعلقة بتغير المناخ تكون موثوقة وحسنة التوقيت.

36 - وفي السياق نفسه، أطلقت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤخرا مبادرة من أجل المشاركة العالمية في إطار الشفافية المعزز، ترمي إلى أن تجمع تحت راية موحدة جميع الجهات الفاعلة، مثل البلدان، ومساعدة المنظمات، وأوساط الأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات بغية تحقيق فوائد متطلبات الشفافية المعززة في إطار الشفافية المعزز لاتفاق باريس. وستيسر هذه المبادرة العالمية زيادة فرص حصول البلدان النامية على الدعم؛ وستحشد الدعم اللازم لبناء وتعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك وضع ترتيبات مؤسسية قوية ومستدامة لإعداد البيانات المتعلقة بالمناخ؛ وستزيد من الوعي والتأييد السياسيين على أعلى مستوى وطني؛ وستولد زخما عالميا من أجل تعزيز فهم أهمية البيانات والمعلومات الشفافة لتنفيذ الاتفاق. وسيتيح كل من المشاركة والإبلاغ المنتظم في إطار الشفافية المعزز

للحكومات أن تقيس وتُخطط بشكل أفضل لإجراءاتها المتعلقة بالمناخ وأن تحدد التدابير اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي العالي المرونة والمنتج لمستوى منخفض من الكربون.

دال - التعاون مع شعبة الإحصاءات

37 - أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الوديعة الرسمية لبيانات تغير المناخ وتدير الوصلة البينية للبيانات المتعلقة بغازات الدفيئة. وتتعاون الأمانة في هذه المهمة مع المنظمات الدولية الرئيسية في مجال تبادل البيانات وتقوم بانتظام بتحديث البيانات المخزنة في بوابة بيانات الأمم المتحدة[27] لتعميمها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

38 - وزادت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تدريجيا من تعاونها مع شعبة الإحصاءات في السنوات الأخيرة وشاركت في إعداد تقرير الأمين العام عن إحصاءات تغير المناخ الذي قدم إلى الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية من أجل تعزيز التفاعل بين السياسات العامة والإحصاءات. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة من جديد في تلك الدورة أهمية تعزيز التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والسلطات الوطنية المسؤولة عن إبلاغ أمانة الاتفاقية الإطارية بالمعلومات المتصلة بتغير المناخ والاستثمار في تطوير إحصاءات تغير المناخ، ولا سيما الإحصاءات الأساسية في مجالات البيئة والطاقة والزراعة والصناعة، بالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة الأكثر تنوعا فيما يتعلق بالبيانات اللازمة لتنفيذ اتفاق باريس. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة الإحصائية إلى أمانة الاتفاقية الإطارية والشعبة تعزيز الصلة بين الإحصاءات والسياسات العامة بالاضطلاع بمبادرات مشتركة لإعداد إحصاءات ومؤشرات تغير المناخ، وتشجيع الجهود والتدريبات المشتركة في مجال بناء القدرات مع الشركاء الآخرين، واستكشاف سبل تشجيع المكاتب الإحصائية الوطنية على المشاركة بشكل أكبر في إعداد البيانات من أجل القيام بالإبلاغ بموجب الاتفاق.

39 - واستجابة لذلك، شاركت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بنشاط وقدمت الدعم لشعبة الإحصاءات في تنظيم مناسبات، مثل حلقة العمل الإقليمية بشأن الإحصاءات البيئية والمعلومات من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وحلقة العمل الإقليمية بشأن الإحصاءات البيئية وإحصاءات تغير المناخ لمنطقة الجماعة الكاريبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وذلك في إطار سلسلة من حلقات العمل التي تجمع جماعة الممارسين في مجال البيانات والإحصاءات البيئية. وقد حفزت حلقات العمل هذه النقاش والتعاون بشأن مسائل البيانات وتبادل البيانات ونشرها. وعززت على وجه الخصوص الصلة بين أمانة الاتفاقية الإطارية والشعبة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وأمانة الجماعة الكاريبية، وأبرزت دورَ أمانة الاتفاقية الإطارية بوصفها المصدر الموثوق به على الصعيد العالمي للبيانات المتعلقة بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تُقدَّم في هذه المناسبات لممثلي الحكومات معلومات مباشرة مفيدة للغاية عن إحصاءات تغير المناخ، وتزيد هذه المناسبات إلى أقصى حد من التفاعل والتعاون بين ممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية والأفراد المسؤولين عن الإبلاغ عن تغير المناخ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

(27) انظر: http://data.un.org/.

40 - وإضافة إلى ذلك، لا تزال أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تشارك بنشاط في اجتماعات فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، الذي أنشأته اللجنة الإحصائية في عام 2013. ومن ناحية أخرى، ما فتئت أمانة الاتفاقية الإطارية تستفيد من مشاركة ممثلي شعبة الإحصاءات في سلسلة الاجتماعات الحالية على الإنترنت مع المنظمات المهتمة بشأن بناء إطار الشفافية المعزز، التي توفر منتدى مفتوحا للمناقشات بشأن التحديات والفرص الرئيسية، مما يؤدي إلى كفالة الفهم المشترك، وتحديد سبل لتعزيز اتساق مبادرات الدعم وتنسيقها وفعاليتها.

41 - ومن أجل عولمة الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، تعمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على نحو وثيق مع شعبة الإحصاءات لتحقيق أهداف من بينها وضع المجموعة العالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، على نحو ما كلفت به اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين، وتعزيز الصلة بين الإحصاءات والسياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

خامسا - العمل الجاري حاليا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ضمن مجال الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ

42 - نظرت اللجنة الإحصائية في عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ في عام 2018 على أساس التقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن هذا الموضوع في دورتها التاسعة والأربعين. ورحبت اللجنة بالجهود المتضافرة والمنسقة التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات واللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالعمل المنهجي ووضع المؤشرات، وشجعت على مواصلة تلك الجهود. ويتضمن هذا الفرع وصفا للتطورات التي وقعت في تلك الإحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ التقرير السابق.

43 - ويقود عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ فريق توجيهي (ترأسه لكسمبرغ) ويُضطلع به بالتعاون الوثيق مع الوكالة الأوروبية للبيئة والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشعبة الإحصاءات. ويندرج العمل في إطار متابعة *توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ*[28] لعام 2014. وتشمل النتائج، التي قد تكون ذات أهمية على الصعيد العالمي، ما يلي:

(أ) ما فتئت تُعقد سنوياً منذ عام 2012 منتديات خبراء اللجنة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بمنتجي ومستخدمي الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ، مما يوفر منبرا للتعاون، وتبادل الأفكار والخبرات، ومناقشة المفاهيم ومسائل القياس، وتحديد المجالات التي يمكن أن تُوضع فيها توجيهات عملية. وتُنشر الممارسات الجيدة المعروضة في منتديات الخبراء على منصة "ويكي" للجنة الاقتصادية لأوروبا[29]. وعُقد آخر منتدى للخبراء في الفترة من 28 أيلول/سبتمبر إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وناقش المشاركون فيه، في جملة أمور، أهمية هذه الإحصاءات في عالم ما بعد الجائحة، والتطورات في مجال السياسات

(28) انظر: https://unece.org/statistics/publications/recommendations-climate-change-related-statistics.

(29) انظر: https://statswiki.unece.org/display/GPCCS/Good+practices+on+climate+change-related+statistics.

والتحديات الإحصائية في قياس التكيف مع تغير المناخ، ودور الإحصاءات الرسمية في تحديد الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتحول في مجال الطاقة، والنُهج المتبعة لقياس أثر تغير المناخ على الأصول الوطنية من خلال المحاسبة الشاملة للثروات؛

(ب) في عام 2018، أعربت اللجنة الإحصائية عن تأييدها للأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن المجموعة الأساسية من المؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، وشجعت البلدان على تجريب المجموعة الأولية من المؤشرات الرئيسية التي وضعتها فرقة العمل، وعلى إعداد خرائط طريق وطنية لإعداد الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ. وأقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه 2020 وثيقة تتضمن مجموعة المؤشرات والإحصاءات الأساسية المتعلقة بتغير المناخ باستخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (النسخة الثانية) وضعتها فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا (بقيادة إيطاليا). وتوجه هذه الوثيقة البلدان في وضع مجموعاتها الوطنية من المؤشرات المتعلقة بتغير المناخ من خلال توفير صحائف بيانات وصفية، ومجموعة من المؤشرات السياقية، ومتغيرات التصنيف الممكنة، فضلاً عن المبادئ التوجيهية للتنفيذ. وتتاح نسخة غير محررة من مجموعة المؤشرات على الموقع الشبكي الجنة الاقتصادية لأوروبا[30]؛

(ج) في شباط/فبراير 2020، أجرى مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين استعراضاً متعمقاً لدور الأوساط الإحصائية في الإجراءات المتعلقة بالمناخ[31]. وأُعدت نتائج الاستعراض بالتشاور مع جميع أعضاء مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين وأقرها المؤتمر في حزيران/يونيه 2020. وكانت استنتاجات الاستعراض هي أنه:

‘1’ يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تؤدي دوراً أساسياً في نظم المعلومات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، ولكن على الأوساط الإحصائية أن تكثف جهودها وأن تشارك بنشاط أكبر بكثير في المجال المعقد المتمثل في إعداد البيانات من أجل العمل المناخي؛

‘2’ هناك حاجة ملحة إلى النظر إلى تغير المناخ باعتباره تحدياً رئيسياً للتنمية المستدامة يتطلب بيانات وإحصاءات من جميع المجالات. وتُعمم اعتبارات تغير المناخ بشكل متزايد في جميع مجالات العمل الإنمائي، وينبغي أن تنظر الأوساط الإحصائية في تعميم اعتبارات تغير المناخ في جميع مجالات العمل الإحصائي؛

‘3’ مع اعتماد برنامج عمل اتفاق باريس، تقوم بعض البلدان بإعادة النظر في ترتيباتها المتعلقة بالإبلاغ. ويمكن الاستفادة من الزخم الذي ولّده اتفاق باريس على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز الدعوة إلى التحسين في هذا الجانب الملموس جداً من توفير البيانات والإحصاءات من أجل العمل المناخي؛

‘4’ يوجد من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون زيادة مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية نقصُ الموارد لتلبية الاحتياجات الراهنة الذي بُلغ عنه على نطاق واسع. فباستثناء

(30) انظر: https://statswiki.unece.org/pages/viewpage.action?pageId=285216611&preview=/285216611/290358613/CC_indicators_report_whitecover06112020.pdf.

(31) انظر: www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/2020/21Add.1_In-depth_Review_Climate_Action_full_version.pdf.

بعض الحالات، لا تكاد توجد موارد مالية مخصصة لتنمية القدرات في مجال الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ. وفي الممارسة العملية، كثيرا ما تعتبر هذه الإحصاءات مجالا قائما بذاته (وليس مسألة شاملة لعدة قطاعات) وبالتالي فهي في منافسة مباشرة على الموارد مع المجالات الإحصائية الأخرى التي تكتسي طابعا تقليديا أكبر. وهناك حاجة إلى تمويل تنمية القدرات الذي يوجَّه تحديدا إلى الأعمال المتصلة بتغير المناخ التي تقوم بها تلك المكاتب؛

'5' لا تزال هناك تحديات وثغرات كثيرة في المعارف والبيانات. ولدى الأوساط الإحصائية الخبرة التي يمكن أن تسهم بها، ولكن عليها أن تعمل على نحو أوثق مع منتجي البيانات الآخرين ومستخدمي البيانات لتحديد أنجع طريقة للمساهمة، نظرا للموارد المحدودة؛

'6' يمكن النظر في إنشاء آليات إضافية للاتصال المباشر فيما بين المنظمات الدولية المشاركة في تقديم واستخدام الإحصاءات والبيانات والأدلة المتعلقة بتغير المناخ من أجل تحسين التنسيق، والسماح بالتعلم المتبادل، وتجنب ازدواجية الجهود. وهناك حاجة إلى التفكير المشترك بشأن المجالات التي تنطوي على تحديات، ولا سيما بشأن قياس التكيف مع تغير المناخ؛

(د) في إطار التحضير لمنتدى الخبراء لعام 2020، أجرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دراسة استقصائية قصيرة عن الأنشطة الإحصائية ذات الصلة بالتكيف مع تغير المناخ. وأظهرت الدراسة أن العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية تضطلع بالفعل أو تخطط للقيام بهذه الأنشطة، مثل إنتاج إحصاءات جديدة، أو الربط بين البيانات الواردة من المنتجين الآخرين ونشرها أو دعم رصد خطط التكيف الوطنية. غير أنه لوحظ وجود العديد من التحديات، مثل نقص الموارد، والافتقار إلى تعاريف عملية من الناحية الإحصائية، والصعوبات المفاهيمية، والثغرات في البيانات.

44 - وستركز اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عملها في المستقبل على مواصلة زيادة فائدة الإحصاءات الرسمية واستخدامها من أجل توجيه السياسات والتحليلات المتعلقة بتغير المناخ، وتحسين تبادل الخبرات والمعارف، والنهوض بالإحصاءات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، وتشجيع تنفيذ *التوصيات بشأن الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ* ومجموعة المؤشرات والإحصاءات الأساسية المتعلقة بتغير المناخ لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. ويوجد من بين المواضيع الأخرى التي تم تحديدها باعتبارها مهمة للعمل في المستقبل التمويلُ الأخضر والاستثمار الأخضر.

سادسا - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

45 - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى أن تحيط علما بهذا التقرير.**